التجربة السعودية في التعامل مع عائدات النفط
تحليل جغرافي

الدكتور / أحمد بن على محمد النهارى
أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية
جامعة الملك خالد . أبها

مقدمة

هناك نظريات اقتصادية سائدة تقول بأن حدوث أي نمو سريع في أي قطاع اقتصادي يؤثر سلباً على القطاعات الأخرى ويحقق هيمنة ذلك القطاع بدرجة يصبح معها الاقتصاد أحادي المصدر. ومن هذه النظريات نظرية " مرض الهولنديين The Dutch Disease" علي وجه التحديد. والفكرة السائدة تشير إلى أن أي نمو سريع في أي من قطاعات الاقتصاد في دول العالم الثالث يستقطب كل الاهتمام وذلك على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة القطاعات الإنتاجية التقليدية كالزراعة والحرف التقليدية مما يؤدي إلى تدهورها. ومن الملاحظ أنه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الميلادي العشرين (مرحلة الاستقلال السياسي الوطني لكثير من دول العالم الثالث) ، ركزت الدول النامية على قطاع الصناعة باعتباره مصدر قوة الدول الاستعمارية Industrialization as Panacea to Developmentوالمدخل الوحيد إلى التنمية وكان لهذا التوجه أثره على اقتصاديات تلك الدول لأنه جاء على حساب القطاعات الاقتصادية التقليدية السائدة، وغدت كل الدول كالمنبت لا ظهراً أبقت ولا أرضاً قطعت، فالدول الصناعية قضت عليها بالتكنولوجيا ورأس المال الضروريين للتصنيع، وأبقت النظام الاقتصادي العالمي منحازاً لمصالحها، والموارد الشحيحة لتلك الدول استثمرت في القطاع الصناعي وحرمت منها القطاعات الأخرى خاصة قطاع الزراعة التي كانت تمثل الحرفة السائدة، فكانت النتيجة المتوقعة أن فشلت الصناعة وتدهورت القطاعات الاقتصادية الأخرى ومعها حياة ومستوى معيشة السكان والدخل القومي (Ibrahim, 1998).

وفي عقد السبعينات من القرن الماضي أيضاً ركزت الدول البترولية على القطاع النفطي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما القطاعات

التقليدية، حتى صار القطاع البترولي هو القطاع المهيمن والمصدر الرئيسي للدخل الوطني، بل وفي بعضها المصدر الوحيد، من هنا تبدو النظرية الاقتصادية موضوع هذه الدراسة نظرية منطقية وذات شواهد وتجارب تاريخية ماضية وحاضرة.

أ – الهدف من الدراسة

تحاول هذه الدراسة ومن وجهة نظر الجغرافيا الاقتصادية مناقشة هذه النظرية الاقتصادية "The Dutch Disease" ومعرفة مدى انطباقها على اقتصاد المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، و قد حققت الصادرات النفطية ثروة هائلة للمملكة وشهد القطاع النفطي تطوراً سريعاً فأصبح القطاع الاقتصادي المهمين والمصدر الرئيسي للدخل الوطني، فهل تم ذلك فعلاً على حساب القطاعات الاقتصادية التقليدية وتحديداً قطاع الزراعة؟ تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال.

ب – تساؤلات الدراسة

كثيراً ما يضع الفكر الغربي الصناعي التنموي المهيمن قوالب جاهزة وحتمية لدول واقتصاديات العالم الثالث، يرى أن التنمية فيها لا تتجاوزها، وهو بذلك يرسم حتى المستقبل لتلك البلدان. ويرى الباحث أن ذلك ليس صحيحاً في كل حال، وهو بالقطع ليس حتمياً مهما كثرت الشواهد من الماضي والحاضر. لذا فإن السؤال الأساسي في هذه الدراسة هو هل هذا التصنيف الغربي ينطبق على التجربة السعودية في التعامل مع عائدات النفط ؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فما هي الطرق التي اتبعتها المملكة لتفادي تلك النتائج التي وقع فيها كثير من الدول ذات الظروف المشابهة لظروف الاقتصاد السعودي؟ لذلك يعتقد الباحث بأهمية مثل هذه الدراسات لاستقصاء مدى صحة مثل تلك القوالب الجاهزة، ليس من منطلق الذاتية أو التعصب الوطني وإنما من منطلق علمي موضوعي متجرد.

جـ – منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الكمي في تحليل ودراسة المواضيع التي ستعالجها. ففي بداية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي في تتبع مراحل التطور والنمو في قطاعات الاقتصاد السعودي المختلفة واستعراض نتائج خطط التنمية الخمسية، ثم تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات والأرقام والإحصاءات من المصادر المختلفة التي تمكن من جمعها الباحث لهذه الدراسة.

د – مصادر البيانات و أسلوب تحليلها

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الرسمية بشكل أساسي من خطط التنمية وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي والكتب الإحصائية التي تنشرها إدارة الإحصاء، بالإضافة إلى الكتب والتقارير ذات العلاقة من عربية وإنجليزية لانجاز هذه الدراسة .

الإطار النظري للدراسة

يتميز علم الجغرافيا بأنه علم شمولي النظرة يتناول العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة الطبيعية في كليتها وبكافة أشكالها ونتائجها، ولما تتميز به هذه العلاقة من تنوع وتشعب وتعقد، تعددت الأفرع في علم الجغرافيا ليعني كل فرع بجانب من هذه العلاقة المعقدة، فاهتمت الجغرافيا الاقتصادية بالعلاقة الاقتصادية بين الإنسان والبيئة من حيث توفر الموارد الاقتصادية ومدى قدرة الإنسان على استغلالها والنتائج الاقتصادية لذلك التفاعل والتباين المكاني في كل ذلك.

تأتي هذه الورقة في هذا النهج والسياق لتبين مدى تفاعل الإنسان والموارد الاقتصادية ونتائج هذا التفاعل وتأثير وتأثر الإنسان السعودي بمعطيات الطفرات البترولية في المملكة العربية السعودية.

1 - تأثير البترول كقطاع مزدهر على بقية قطاعات الاقتصاد، أو مرض الهولنديين : تعود التسمية إلى ما حصل نتيجة لتوسع قطاع الغاز الطبيعي في الستينات في الاقتصاد الهولندي والذي أدي إلى تراجع في الصناعة "De-Industrialization" كنتيجة لارتفاع قيمة العملة الهولندية "Currency The Appreciation Dutch. ويؤثر هذا المرض (مرض الهولنديين) في الاقتصاد على النحو التالي:

2 - تأثير الإنفاق "Spending Effect".

3 -تحرك أو انتقال الموارد (رأس المال والعمال)Resource Movement Effects ".

4 -و كل اقتصاد يمكن أن يوصف بأنه مصاب بمرض الهولنديين إذا كان القطاع المزدهر في الاقتصاد تسبب في تحرك الموارد من رأس المال وعمالة إليه من بقية القطاعات، وكذلك إذا تسبب في زيادة الطلب على قطاع الخدمات بسبب الإنفاق. كيف يمكن أن تؤثر عملية الإنفاق: في تحليل عملية الإنفاق وتأثيرها استطاع (Cordon, 1982) أن يميز بين ثلاثة قطاعات في الاقتصاد:

5 -قطاع تبادلي أو قابل للتبادل Tradable Sector ويقصد به قطاع الزراعة والحرف الأخرى.

6 -قطاع غير تبادلي أو غير قابل للتبادل Non-Tradable Sector ويقصد به قطاع الخدمات.

7 -القطاع المزدهر The Booming Sector ويقصد القطاع الذي تكون فيه الطفرة، مثل البترول، وهو القطاع الذي يولد الدخل الذي يؤدي بدوره إلى

الصرف والإنفاق على Traded and Non Traded Goods ، السلع القابلة للتبادل والغير قابلة للتبادل في الاقتصاد المحلي.

8 -ويؤدي الصرف الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل Non-Tradable أو ما يعرف بالخدمات. وبهذا فهي أيضاً تتوسع بالنسبة للقطاع المتخلف، فالارتفاع النسبي في سعر الخدمات يجعل إنتاج السلع المحلية القابلة للتبادل Tradable Goods أقل جاذبية، وبهذا يفشل القطاع أو يتدهور، وهو الزراعة والحرف التقليدية على الغالب، فتكون النتيجة كما يلي:

أ – تراجع الزراعة: De–Agriculturalization

ب– تراجع الصناعة: De–Industrialization

وهو تخلف في قطاعي الزراعة والصناعة على حد سواء.

– تأثير تحرك الموارد The Effect of Resource Movement :

تزيد ظاهرة التنافس على الموارد (رأس المال والعمال) لذا يزيد الربح العائد على رأس المال كما يزيد أجر العمالة في القطاع المزدهر وقطاع الخدمات، وتؤدي إلى إقناع الموارد بالتحرك من بقية القطاعات إلى القطاع المزدهر وقطاع الخدمات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأجور النسبية في قطاع الخدمات وهذه العملية غالباً ما تؤدي إلى جذب رأس المال والعمالة إلى القطاع المزدهر مؤثراً ما يعرف بتراجع الصناعة: De–Industrialization أو تراجع الزراعة: De-Agriculturalization،(Cordon, 1984). لكن (Pinto, 1987) يرى أن البترول حالة خاصة وأنه له عمالته المدربة الماهرة، ولذا لا يمكن أن يدخل في تنافس مع القطاعات الأخرى على العمالة. وهو محق في هذا ولكن تأثير البترول هو في ظاهرة تغير العائدات والتي تؤدي بدورها إلى تحرك الموارد من رأس مال وعمالة. على سبيل المثال، تؤدي زيادة الدخل بواسطة البترول إلى زيادة الطلب

على قطاع الخدمات وهذا يؤدي إلى زيادة الأجور في قطاع الخدمات مما يؤدي إلى سحب العمالة إليه من القطاعات التقليدية. لذا يمكن أن يتسبب ازدهار قطاع البترول في نوعين من حركة رأس المال:

1- من القطاعات المتخلفة إلى القطاع المزدهر (تأثير مباشر) أي تدهور قطاع الصناعة أو الزراعة أو كليهما معاً.

2 -الحركة الثانية من القطاعات المتخلفة إلى قطاع الخدمات non-tradable sector ، من أجل تلبية الطلبات الجديدة على العمالة الحاصل بسبب زيادة الصرف والإنفاق.

كيف تعاملت المملكة العربية السعودية مع عائدات الثروة البترولية

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي كانت مبيعات النفط تزيد بمعدلات مطردة وسريعة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة إنتاج المملكة منه، أدى ذلك إلى هيمنة قطاع النفط على اقتصاد المملكة حتى أصبح المصدر الوحيد للدخل والثروة الوطنية وافتقرت القاعدة الاقتصادية للتنوع مع ضعف في الهياكل المؤسسية والإدارية والبنية التحتية وندرة في الكوادر الوطنية المؤهلة (وزارة التخطيط، بدون تاريخ، ص 35). وقد تنبهت المملكة لكل هذه المخاطر وحرصت منذ بداية عهدها بالتخطيط الوطني على اختيار المنهج التخطيطي الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية (بدأت الخطة الأولى في عام 1390هـ /1970م وانتهت السابعة بنهاية عام 1425هـ / 2004م)، وقد حُددت الموجهات الإستراتيجية العامة التالية بجميع خطط التنمية كإطار جامع لأبعاد التنمية (المصدر السابق، ص 36) على النحو التالي:

أ – **بعد اجتماعي:** يعني بالمحافظة على قيم المجتمع السعودي الإسلامية وتنمية الموارد البشرية الوطنية وتوظيفها ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للسكان.

ب – بعد اقتصادي : يركز على توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني وتنمية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية الأخرى وتشجيع النشاطات الاقتصادية والبشرية معاً.

ج – بعد مكاني جغرافي: يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم ومناطق المملكة ونقل التنمية إلى المواطن عوضاً عن انتقاله إليها في مناطق الاستقطاب كما هو حاصل في معظم الدول النامية.

د – وبعد آخر تنظيمي: يرمي إلى الارتقاء بكفاءة أداء أجهزة الدولة المنوط بها خدمة الاقتصاد والمجتمع عن طريق التقويم المستمر والتعديل للنظم واللوائح الإدارية غير الملائمة واستحداث الهياكل و الأجهزة الحكومية المناسبة وإعادة هيكلة بعضها، وتوفير بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار ومساعدته على الاضطلاع بدوره المطلوب في مسيرة التنمية بالبلاد (المصدر السابق، ص 36 ،37). كل ذلك أدى إلى جعل التجربة التنموية للمملكة تجربة متميزة إلى حد كبير (عن تجارب دول العالم الثالث ذات الظروف المشابهة) من حيث العمق والشمولية والإنجاز المتحقق في فترة زمنية قياسية تقل عن الأربعة عقود مع تمكنها من تفادي الكثير من السلبيات التي لازمت الجهود التنموية بالدول النامية (المصدر السابق، ص 36). ولئن كان التنظير للتخطيط التنموي سهلاً كما يظن الكثيرون فإن الاقتصاديين مجمعون على أن التنفيذ صعب وتعترضه كثير من المعوقات والمتغيرات المنظورة والطارئة، خاصة في بلد كالمملكة سريع النمو السكاني شاسع المساحة وصعب

البيئة الطبيعية. ولكن مما يميز تجربة المملكة أنها استطاعت رغم كل تلك الظروف تحقيق إنجازات تنموية كبيرة وسريعة شكلت سطح الأرض الحضاري ونهضت بحياة سكانها وحققت مكانة إقليمية وعالمية سامية للمملكة (وزارة التخطيط 1419هـ / 1999م). **ونستعرض فيما يلي بعض أهم المنجزات التنموية بالمملكة**

أولاً : النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي

بالرغم من حروب الخليج المعروفة والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وخاصة في عام 1998م، في أعقاب تصدع اقتصاديات نمور آسيا (دول جنوب شرق آسيا) والتي امتدت آثارها السلبية إلى اليابان وروسيا ودول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث عامة، إلا إن اقتصاد المملكة نجح في تحقيق إنجازات هامة :

– بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي 5.3% خلال الفترة 89 /1390هـ (1969م) إلى 24 /1425 هـ (2004م).

– وسجلت القطاعات الاقتصادية غير البترولية خلال المدة ذاتها معدل نمو سنوي بلغ 5.22%، ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى 15.4% خلال الفترة 1421هـ / 1441هـ (2000 – 2020م) وأن ينمو الناتج المحلي النفطي بمعدل 2.19% سنوياً خلال نفس الفترة.

– حدث انخفاض تدريجي في معدل التضخم حتى وصل إلى 1.2% فقط، وهو معدل منخفض بالمقاييس الدولية. وقد نتج هذا الانخفاض عن سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي، مما ساعد في تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على القوة الشرائية للريال السعودي بصورة قللت من الآثار السلبية على مستوى الرفاهة الاجتماعية للسكان.

– ازداد حجم العمالة الوطنية التي استوعبها الاقتصاد من نحو 1.2 مليون فرد في عام 89/ 1390 هـ (1970م) إلى نحو 3.3 مليون في عام 23 /1424هـ (2003م)، وبمعدل نمو سنوي بلغ 5.3% وتشير التقديرات إلى أن القوى العاملة الوطنية ستزداد بمعدل سنوي مقداره 4.69% في الفترة 1425/24هـ (2004م) وحتى 1441/40 هـ (2020م) بينما يقدر أن يبلغ معدل نمو السكان السعوديين في سن العمل 3.5 – 4.1% سنوياً خلال نفس الفترة.

–ارتفاع متوسط الدخل الفردي من 3750 ريال في عام 1390/89(1969م) إلى 561000 ريال في عام 1425هـ (2004 م) بالرغم من الزيادة السكانية السريعة التي شهدتها المملكة في نفس الفترة حيث قدر عدد السعوديين في عام (2004م) بنحو 16.5مليون نسمة (إضافة إلى 6.1 مليون من المقيمين الأجانب) (وزارة التخطيط، 1425هـ). ويتوقع أن تنعكس هذه الزيادة السكانية السريعة في زيادة الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات وخدمات البلديات والمنافع العامة الحيوية من مياه وكهرباء وازدياد الطلب على المساكن. والمعروف أن المالتوسيين القدامى والجدد يرون رابطة عكسية بين النمو السكاني والرفاه الاجتماعي حيث يرون الإنسان مستهلكا لا منتجاً ويصلون بهذه الرابطة العكسية إلى مستوى الحتم ولذا لا يكون هناك حل إلا بخفض معدل النمو السكاني (إبراهيم، وأرباب، 1421هـ/2000م). ورغم ذلك فقد تحقق للمملكة زيادة سكانية سريعة وارتفاع في مستوى المعيشة والدخل الفردي في نفس الوقت.

ثانياً: مؤشرات الرفاه الاجتماعي

خالفت المملكة النظرة التشاؤمية للمالتوسيين وحققت كثيرا من الانجازات في مجال رفع مستوى الرفاه الاجتماعي ونوعية الحياة ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

– ارتفاع متوسط العمر من 54 سنة في عام 1969م إلى 71.9 سنة في عام 2003م، وهو ما يماثل متوسط العمر بالدول الصناعية المتقدمة. ، مما يعكس التحسن الكبير في مستوى المعيشة ورقي الخدمات الصحية في المملكة.

– في نفس الفترة أيضاً زاد الاستهلاك الخاص السنوي من السلع والخدمات بمعدل 7.68% سنوياً.

– أسهمت القروض الميسرة المقدمة من الدولة ،بواسطة صندوق التنمية العقارية، للمواطنين، والتي بلغت 124 بليون ريال في الفترة 1394هـ(974م) وحتى عام (2002م) في توفير مساكن عصرية لما يقارب 593000 أسرة موزعة على 3362 مدينة وقرية وهجرة . كما قام الصندوق بتوزيع مشاريع الإسكان التي أقامتها وزارة الأشغال العامة والإسكان، والتي بلغ مجموع وحداتها السكنية 19230 وحدة على المواطنين. كل ذلك أسهم إيجابياً في حركة النهضة والتطور العمراني واتساع رقعة المساحات المبنية في مدن وقرى المملكة، (منجزات خطط التنمية،العدد 21 – 1390–1423هـ) .

– أسست المملكة نظاماً متقدماً للضمان الاجتماعي، ارتفعت قيمة مساعداته من 39.4 مليون ريال في عام (1969م) لتبلغ 1,5 بليون ريال عام 1984م ثم بلغت 2,7 بليون في عام (2002م)، إضافة إلى مساعدته لذوي الحاجات المؤقتة بمبلغ 450 مليون ريال في عام (1998م)، أسهمت هذه المساعدات في تخفيف أثار التحول الاقتصادي السريع بالمملكة.

– ولعل من أبرز مؤشرات الرفاه الاجتماعي زيادة تملك السيارات الخاصة وزيادة الطلب على ممارسة الترويح والسياحة الداخلية والخارجية حتى أصبحت المملكة من أكبر الدول المصدرة للسياح على مستوى العالم إذ شارك أكثر من 25% من سكانها في السياحة الدولية ومعروف أن حجم ممارسة السياحة من أهم دلائل ومقاييس الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة بأي مجتمع (القحطاني وآخرون، 1997 ، ص 157).

– ومن أبرز مؤشرات الرفاه الاجتماعي خدمات الاتصالات، فعلى سبيل المثال نجد في الفترة من 2000م وحتى 2004م أن السعة المركبة للهاتف زادت من 4314243 إلى 5165790، كما زاد عدد الهواتف العاملة من 2964760 إلى 3695133 هاتف. وكانت النقلة الكبرى التي حدثت في مجال الهاتف السيار والجوال في نفس الفترة من أقوى مؤشرات الرفاه الاجتماعي بالمملكة، حيث تضاعف عددها بأكثر من 90 مرة في فترة الأربع سنوات تلك (من 100882إلى 9175764 هاتف).(وزارة الاقتصاد والتخطيط ،1425/24هـ، 36، ص 39).

– أما في مجال تنمية الموارد البشرية الوطنية فقد اهتمت خطط التنمية المتعاقبة بتوسيع قاعدة التعليم، بجميع مراحله وأنواعه وتدريب الكوادر الوطنية داخل وخارج المملكة لخدمة جهود توطين الوظائف وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل السعودي. ومن أهم منجزات التعليم ما يلي:

– بلغ عدد الجامعات السعودية في نهاية الفترة 1390–1424 هـ 11 جامعة، وازدادت كلياتها وتخصصاتها مع تطور المناهج لتتماشى مع احتياجات التنمية، كما بلغ عدد كليات البنات أكثر من 103 كلية، مما يدل على العناية الخاصة بتعليم المرأة، إضافة إلى 12 كلية تقنية، و 68 معهداً للتعليم الفني ومركزاً

للتدريب المهني، وهذا يؤكد الاهتمام بتنويع القاعدة الاقتصادية بالتركيز على العمالة الوطنية المتخصصة المدربة، و 4034 مدرسة ثانوية و 6913 متوسطة و 13008 ابتدائية، وارتفع بالتالي أعداد الخريجين بدرجة كبيرة. هذا وقد ارتفع عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية بالمملكة من نحو 600 ألف طالباً وطالبة في عام 1390هـ إلى 5213 ألف في عام 1424هـ، أي بزيادة سنوية تبلغ 7% سنوياً، و هذه النسبة أكبر من ضعف معدل نمو السكان خلال نفس الفترة، مما يدل على التوسع السريع في التعليم في المملكة (وزارة التخطيط و الاقتصاد، 1425/24 هـ، 9 ، ص 26). ولما كان معدل النمو السنوي في أعداد الخريجين أكبر من معدلات نمو الوظائف (مع بعض المعوقات التي مازالت تعترض عملية توطين الوظائف)، فقد بدأت مشكلة البطالة تطل برأسها وبدأ اتخاذ الإجراءات السريعة لمعالجة هذه المشكلة قبل استفحالها.

ثالثاً: تنويع القاعدة الاقتصادية

كما ذكرنا آنفاً، فقد تنبهت المملكة إلى مخاطر الاعتماد الكلي على قطاع النفط كمصدر للثروة الوطنية وذلك لكون النفط من المصادر النافدة (الناضبة) والتي تخضع أيضاً لتقلبات الأسعار العالمية والمزاج السياسي الدولي. لذلك عمدت خطط التنمية إلى التقليل من ذلك الاعتماد والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني، وكان من أبرز الإنجازات في هذا الصدد:

– تضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من خمس مرات خلال المدة من 1970م إلى 1999م، حيث ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية من الناتج الإجمالي المحلي إلى 68.4% في نفس الفترة، كما ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية إلى مختلف دول العالم من الصفر تقريباً بداية تلك الفترة إلى قرابة 397 بليون ريال في نهايتها، تمثل 18.6% من إجمالي الصادرات، وفي

عام 2003م بلغت قيمة صادرات المملكة من الآلات والأجهزة الكهربائية 1.10 بليون ريال إضافة إلى 4 بليون ريال قيمة صادرات السلع المعاد تصديرها، وارتفعت أيضاً نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية من 11.5% إلى 34.3% في نفس الفترة.

– تضاعف عدد المصانع العاملة في المملكة في ذات الفترة بأكثر من عشر مرات (من 199 إلى 2123 مصنعاً) كما تضاعف إجمالي استثماراته ا بحوالي 82 مرة من (2.8 بليون إلى 230 بليون ريال) مما ساهم بدور ملموس في توطين رأس المال الوطني.

– كما ساهم التطور الصناعي في تطوير قطاعي التعدين والزراعة واستغلال المواد الخام المحلية مما انعكس في زيادة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى 7.4% سنوياً خلال تلك الفترة كما نافست الصناعة البتروكيميائية والبلاستكية والمعدنية السعودية بقوة في الأسواق العالمية بسبب جودتها العالمية وحاز بعضها على شهادات عالمية في هذا الصدد.

– تبنت المملكة سياسة النظام الاقتصادي الحر لذلك عمدت إلى تحفيز وتوفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص للاستثمار في كل المجالات الإنتاجية والخدمية. وقد استهدفت بشكل خاص تخفيض تكلفة الإنتاج (كتخصيص الأرضي للصناعة وتوزيعها بأسعار رمزية وتزويدها بكافة الخدمات الضرورية بأسعار مخفضة وذلك لحفز المستثمرين. إضافة إلى إنشاء صندوق خاص للتنمية الصناعية لتقديم القروض الميسرة للمستثمرين (بدون فوائد متوسطة وطويلة الأجل) وإحلال القطاع الخاص مكان الحكومي في مجال الصناعات غير الإستراتيجية مما أدى إلى تزايد أعداد شركات القطاع الخاص وارتفاع استثماراته وتنوع نشاطه الإنتاجي.ففي الفترة 1970م إلى 2000م تحقق ما يلي:

– ارتفع إنتاج القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ 5.6% وبلغت نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي 50.6% وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 74%.

– تزايد حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من واحد بليون ريال إلى ما يقارب 78.6 بليون في نفس الفترة، كما بلغ معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع الخاص 6.41%.

– وقد هدفت خطط التنمية الأخيرة إلى استخدام الصناعة كأداة للتنمية الإقليمية المتوازنة في المملكة وذلك عن طريق توسيع نشرها مكانياً في مختلف المناطق وأقامت مدنا صناعية (كمدينتي الجبيل وينبع) لتصبح مراكز إشعاع تنموي في أقاليمها (وزارة الاقتصاد و التخطيط،1425/24 هـ، ص 28/8) .

– الاستفادة من الموارد الطبيعية والتراث الثقافي والحضاري المتنوع بالمملكة و استغلال ذلك في تنمية قطاع السياحة وزيادة إسهامه في تنمية وتنويع مصادر الدخل الوطني والتنمية الإقليمية وتوفير فرص العمل للمواطنين وزيادة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص، وتهدف سياسة المملكة إلى حفز وتشجيع السياحة الداخلية لتقليل تسرب نسبة كبيرة من إنفاق واستثمارات المواطنين السياحية في الخارج مما ينعكس سلبيا على ميزان المدفوعات، وحجم الطلب على السلع والخدمات الوطنية. وقد تم لأول مرة إنشاء هيئة وطنية عليا للسياحة (تعادل وزارة السياحة في الدول الأخرى) تعني بشؤون هذا القطاع وتنميته وذلك بتاريخ 17أبريل 2000م. قدر إجمالي إنفاق السياحة الدولية السعودية بحوالي 30.8 بليون ريال أو ما يعادل 8.2 بليون دولار أمريكي في عام 1997 فقط (القحطاني ، 2002، ص 282). و بتطوير الجهود لاستقطاب مثل هذه الثروة داخلياً يمكن أن تسهم السياحة في نشر التنمية في

شتى المناطق الهامشية مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة بالمملكة فضلاً عن توفير السياحة كخدمة ضرورية للمواطنين ومكون هام من مكونات الرفاه الاجتماعي بالبلاد. ويعد الإيواء السياحية من أهم متطلبات السياحة وأكثرها تكلفة ولقد تضاعف عدد الفنادق السياحية بالمملكة والسعة الاستيعابية (عدد الغرف) في الفترة 1409هـ وحتى 1419هـ من 259 فندق و 23005 غرفة إلى 425 فندق و 41028 غرفة، مما يعكس النمو السريع في النشاط والاستثمار السياحي بالمملكة.

رابعاً البنى التحتية

كان من أوليات التخطيط التنموي في المملكة توفير البنى والتجهيزات الأساسية الضرورية لتسريع عجلة التنمية وتسهيل التفاعل السكاني داخل المملكة بمساحتها الشاسعة وبين المملكة والعالم الخارجي، وشكل التطور التنموي والزيادة السكانية السريعة أيضاً دافعاً لاهتمام أكثر بهذه البنى التحتية، ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال:

– تضاعفت أطوال الطرق المعبدة بما يقارب 6.5 أضعاف (من 8000 كم إلى 51942كم في الفترة 1390هـ إلى 1424هـ، وقد بنيت بأحدث المواصفات العالمية لتربط بين جميع مدن وغالبية قرى المملكة. يعمل حالياً في المملكة 24 مطاراً حديثاً ثلاثة منها دولية وتستقبل جميعها مختلف أنواع الطائرات وتسهم في تسريع حركة نقل الركاب والبضائع. وهناك جهود حثيثة لتطوير النقل البحري وشبكة السكك الحديدية.

– تضاعفت القدرة الإنتاجية الكهربائية بحوالي 59 مرة (من 344 ميجاوات في عام 1390/89هـ إلى 20266 ميجاوات في عام 1420/19هـ وبمعدل سنوي

مقداره 15.7%، ثم زادت القدرة الإنتاجية في عام 1424هـ لتبلغ 27711 ميقاوات بزيادة أكثر من 9% سنويا.

– وتضاعف إنتاج محطات تحلية مياه البحر بأكثر من 111 مرة في نفس الفترة حيث كان 5.12 مليون جالون يومياً في عام 1390هـ وارتفع إلى 571.6 مليون جالون يومياً في عام 1420هـ، ثم ارتفع إنتاج محطات التحلية في 1423هـ الى 740.6 مليون جالون في اليوم بزيادة سنوية قدرها 9.9% ،(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1423هـ). كل ما ذكرناه آنفاً يدل على أن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد السعودي الحديث في مراحله الأولى لم تدم بنفس الحدة ، وإنما خفت تدريجيا بفضل سياسة التخطيط الاقتصادي الشامل التي اتبعتها المملكة والتوظيف الحكيم للثروة البترولية في تنويع مصادر الدخل الوطني ونشر الرفاه الاجتماعي بكل مناطق المملكة ومثلما حدث تطور كبير في مختلف قطاعات الاقتصاد فقد كان لقطاع الزراعة نصيب كبير منها أيضاً، أنظر الجدول رقم (1).

تطور القطاع الزراعي بالمملكة

بسبب الظروف الطبيعية للمملكة من حيث سيادة الجفاف (لا يتجاوز متوسط سقوط المطر السنوي 110 ملليمتر عدا مناطق المرتفعات الغربية والتي تتراوح فيها كمية المطر ما بين 200 إلى 500 ملليمتر إضافة إلى عدم انتظام سقوطها)، وكذلك تدني خصوبة التربة (جافة مالحة) بصورة عامة وعدم وجود أنهار، ساد الانطباع بتخلف الإنتاج الزراعي في المملكة وقد كان هذا الانطباع صحيحاً إلى حد كبير حتى عقد السبعينيات من القرن العشرين حيث ظلت الزراعة محدودة المساحة والمكان (مقصورة على الأودية ومناطق الواحات

والمدرجات الجبلية) متدنية واكتفائية الإنتاج وقليلة التنوع في المنتجات الزراعية وضعيفة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعد الطفرة البترولية في عقد السبعينيات من القرن الماضي الميلادي والارتفاع الكبير في مداخيلها فقد وظفت جزء متزايدا من هذه المداخيل في إحداث ثورة زراعية كمية ونوعية ومكانية دفعت بالزراعة إلى صدارة القطاعات الإنتاجية. وقد أثرت عوامل الزيادة السكانية الكبيرة وتحسين مستوى المعيشة وارتفاع الوعي الغذائي في تحقيق زيادة هائلة في الطلب على المنتجات الزراعية إضافة إلى احتياجات القطاع الصناعي المتطور. وقد اهتمت المملكة بتوفير الأمن الغذائي الوطني وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة، كقيام صناعات غذائية وصناعة وسائل الإنتاج الزراعي. وقد عنيت السياسة الزراعية في المملكة بتطوير تقنيات الإنتاج الزراعي ونشر ثقافة الإرشاد الزراعي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمزارعين وتوفير المدخلات الزراعية وحفز القطاع الخاص للاستثمار في النشاط الزراعي، كل ذلك يهدف إلى زيادة الإنتاجية الرأسية والمساحية بما يواكب متطلبات الأمن الغذائي الوطني (مشخص، 1995/1419، ص 120–121). وقد حرصت المملكة على تحقيق التناسب بين الإنتاج الكمي والنوعي والمساحات المزروعة من جهة وبين الموارد المائية المتاحة، حيث عملت على تعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل قليلة الطلب المائي مع إدخال طرق الري الحديثة (كالري بالتنقيط) وضبط وترشيد استخدام المياه الجوفية وفي نفس الوقت السعي لزيادة الموارد المائية بإقامة السدود والخزانات لتقليل هدر مياه السيول والأودية في البحر أو الصحراء، حتى أصبحت المملكة أكبر منتج للسدود المائية في العالم حيث بلغ عددها 190 ومجموع سعاتها التخزينية 778 مليون متر مكعب

إضافة إلى 13 سداً جديداً بسعة كلية قدرها 59 مليون متر مكعب يجري تنفيذها. عانت الزراعة السعودية في بداية الطفرة البترولية وتركز الصناعات الوطنية في المدن من استنزاف مواردها البشرية بهجرة العمالة الزراعية نحو المدن، ولكن مع تطور الاهتمام بقطاع الزراعة تم تعويض نقص العمالة الوطنية باستيراد عمالة زراعية من الخارج وإدخال الميكنة والآلات في العمليات الزراعية المختلفة وإنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة القادرة على المنافسة وزيادة الإنتاجية. كما تم تحفيز القطاع الخاص للاستثمار إما في الزراعة مباشرة أو في الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية، ففي عام 19–1420هـ بلغ عدد مصانع المواد الغذائية بالمملكة 497 مصنعاً بتمويل إجمالي بلغ 16.5 بليون ريال وفرت فرص عمل 40.1 ألف عامل وقد زاد عدد هذا النوع من المصانع ليبلغ 577 مصنعا وبتمويل قدره 20.5بليون ريال سعودي وفرت حوالي 54159فرصة عمل في عام 1424هـ إضافة إلى مصانع وسائل الإنتاج الزراعي. ويمكن تقسيم الزراعة في المملكة إلى نمطين(مشخص، 1995/1416 ص 124 و133) زراعة تقليدية وأخرى حديثة، أما التقليدية فتتمثل في زراعة الأودية والواحات والمدرجات الجبلية، حيث يزيد توفر المياه والتربة الخصبة نسبياً عن باقي مناطق المملكة، وتتمثل المحاصيل الرئيسية التي تزرع في هذه المناطق في زراعة الحبوب والخضروات وأشجار النخيل والموالح، ويغلب على هذا النوع من الزراعة صغر أحجام المزارع وقلة استخدام الطرق الحديثة في الزراعة وعدم التخصص محصولياً، إضافة إلى تربية الحيوان مع الزراعة، كما يتسم هذا النوع عموماً بقلة الإنتاجية وكون الزراعة اكتفائية في معظمها. أما نمط الزراعة الحديثة فارتبط ظهوره بالثورة الزراعية التي استهدفها التخطيط الشامل السعودي، وعلى عكس النمط التقليدي الذي

يعتمد أساساً على مياه الأمطار والمياه الجوفية السطحية، فإن هذا النوع يعتمد على موارد المياه الجوفية العميقة غير المتجددة، كما أنه يتسم بالتخصص الإنتاجي والنمو التجاري وكبر الحيازات الزراعية (الأراضي البور المستصلحة) وكثافة استخدام الميكنة والتقنيات الزراعية الحديثة وإنشاء الشركات الزراعية المساهمة بدلاً من الملكية الفردية. كل هذا ساعد في تحقيق طفرة إنتاجية كبيرة وزيادة كبيرة في القدرة على المنافسة والتسويق داخلياً وخارجياً، وبالتالي أصبح هذا النمط الحديث هو النمط المهيمن على القطاع الزراعي السعودي الحديث ويتميز هذا النمط أيضاً بممارسة الشركات العاملة فيه لنشاط صناعي في مجال الصناعات الغذائية بحيث تسهم في تحقيق التكامل المطلوب بين القطاعين الزراعي والصناعي (كإنتاج منتجات الألبان والعصائر).ويمكن تلخيص بعض أهم منجزات قطاع الزراعة في التالي (وزارة التخطيط، بدون تاريخ ، ص 46، 235 ، 237) :

- تضاعفت قيمة الإنتاج الزراعي بأكثر من ثمان مرات في الفترة 1391هـ - 1424هـ (1971- 2004م)، من 4.4 بليون ريال إلى 37.9 بليون ريال.
- زاد حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الفترة 1391-1424هـ (1971-2004م)،انظر جدول رقم(2). وتم تحقيق إنتاجية من بعض السلع الزراعية تتناسب إلى حد كبير مع معدلات الزيادة السكانية والطلب المحلي على الغذاء مما ساعد في تقليل الاستيراد من تلك السلع، انظر شكل رقم (1). وقد وتجاوزت صادرات المملكة من المواد الغذائية خلال عام 1424هـ مبلغ 1.8 بليون ريال. وقد حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوي بلغ 5.4 % ، للفترة من عام 1970انطلاقة خطة التنمية الخمسية الاولى وحتى منتصف خطة التنمية الخمسية السابعة 1423هـ. وبلغت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي

للقطاعات غير النفطية 10.4% كما بلغت نسبة العمالة الزراعية 7.8% من إجمالي العمالة بالمملكة.(وزارة التخطيط والاقتصاد، 1424هـ) ثم قامت الدولة بإجراء تغيرات هيكلية في قطاع الزراعة استهدفت تحقيق التوازن بين الأمن المائي والغذائي من أبرزها التخفيض التدريجي لإنتاج الحبوب (خاصة القمح والشعير) والأعلاف التي تتميز بالاستهلاكية العالية للمياه وتنويع الإنتاج الزراعي وفقاً للمزايا النسبية للمناطق الزراعية والاحتياجات المائية للمحاصيل. الجدول رقم(3) يبين أهم التغيرات في التركيب المحصولي للزراعة بالمملكة بتقليل زراعة المحاصيل عالية الاستنزاف للموارد المائية غير المتجددة ومن أهمها محاصيل القمح والشعير والحبوب الأخرى بنسبة 32.6% ، 69.9% و 34.7% على التوالي، انظر الشكل رقم (2).وقد تم في نفس الوقت زيادة المساحات المزروعة بالخضار والفاكهة بنسبة 23.9% و 28.8% على التوالي بما يتمشى مع التغير الذي حدث في الذوق السعودي للطعام مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الوعي الغذائي والصحي بحيث صارت المائدة السعودية أكثر تنوعاً بإدخال الخضروات والفاكهة،ويبين شكل رقم (3) هذا التغير في تركيبة المنتجات الزراعية. ومن بين أهم الإجراءات أيضاً إلزام الشركات الزراعية وأصحاب المشروعات الكبيرة بتركيب عدادات مياه على الآبار الزراعية لرصد وضبط كمية السحب من المخزون الجوفي غير المتجدد. كما تم أيضاً الاستمرار في توفير الخدمات البيطرية المتطورة وخدمات الإرشاد الزراعي وتشغيل مراكز الأبحاث ومحطات التجارب مما أسهم في زيادة الإنتاج الحيواني وتحسين نوعيته، انظر شكل رقم (4). فقد تضاعف إنتاج اللحوم الحمراء في الفترة من 1971–2004م بحوالي 7.6 ضعف من 22000طن الى 167000طن، وزاد إنتاج لحوم الدواجن للفترة نفسها من 7الف طن الى

522الف طن، كما زاد إنتاج الأسماك من 18الف طن الى 67الف طن. كذلك تضاعف إنتاج الحليب للفترة نفسها بأكثر من 7اضعاف من 172الف طن الى 1232الف طن، وكذلك الحال في بيض المائدة الذي تضاعف حوالي 29 ضعف للفترة نفسها من 5 ألف طن عام 1971م الى 145 ألف طن عام 2004م، أنظر الجدول رقم (4) . السعة التخزينية لصوامع الغلال ازدادت من 40.000طن عام 1397هـ لتبلغ الى 2.380.000 طن عام 1422هـ حتى تمكنت صوامع الغلال ومطاحن الدقيق من تغطية الاستهلاك المحلي من الدقيق مع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي لمواجهة الطوارئ لمدة 6 أشهر(وزارة التخطيط، 1424هـ).

خلاصة

من استعراض منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية في جميع القطاعات والتي لم تكن لتحدث بدون تمويل عائدات النفط، فانه يمكننا القول بان عائدات النفط التي حصلت عليها المملكة قد استثمرت ووظفت التوظيف الأمثل الأمر الذي أدى الى إيجاد تنمية شاملة متوازنة في جميع قطاعات الاقتصاد وعلى مستوى الأقاليم المختلفة في المملكة. لذا فانه يمكن القول إن الطفرة المادية في قطاع من قطاعات الاقتصاد إذا وجدت سياسة متعقلة وتخطيط سليم فإنها أي الطفرة المادية تكون عاملا مهما في إنجاح التنمية في الدولة، وذلك على العكس مما تقول به نظرية " مرض الهولنديين" من تحول الأموال والعمالة للقطاع المزدهر وانخفاض مستوى إنتاجية القطاعات التقليدية (الزراعة والحرف التقليدية) أو تدهورها.

إن النموذج السعودي للتعامل مع الطفرة المادية يمكن أن يطبق على مثيلاتها في دول العالم النامي مع مراعاة الخصوصية الجغرافية

والديموغرافية والاجتماعية مما قد يجنبها حدوث سلبيات هيمنة القطاع المزدهر ويحقق لها تنمية شاملة ومتزنة.

إن ما يعرف بمرض الهولنديين "Dutch Disease" مع حدوثه في كثير من الدول ذات الإمكانات المماثلة لإمكانات المملكة مثل (نيجيريا، اندونيسيا، إيران وغيرها) يمكن تجنب آثاره المدمرة على الاقتصاد إذا تضافرت الجهود وأخلصت النيات.

النتائج

1- إن التجربة السعودية في التخطيط الشامل للتنمية قد أثبتت نجاحها في جعل كل القطاعات الاقتصادية تسير يدا بيد لتحقيق تنوع اقتصادي وتنمية شاملة.

2- لقد نجحت السياسة التنموية في المملكة في تجنيب المملكة أخطار هيمنة القطاع الواحد المزدهر أو ما يعرف بمرض الهولنديين.

3- إن عائدات النفط في المملكة قد جنبتها ويلات القروض لتمويل مشروعاتها التنموية ودوامة تراكم الفوائد على تلك القروض التي أثقلت كاهل الدول الفقيرة، حتى غدت تنتج من اجل تسديد فوائد تلك القروض التي تبقى ما بقيت تلك الدول.

4- إن النقد الذي وجه ويوجه لسياسة المملكة التنموية (الاستثمار في داخل الدولة) ومقارنتها بالمنهج أو الأسلوب الكويتي في التعامل مع عائدات النفط (الاستثمار في الأسواق الأمريكية والأوروبية) مقارنة ليست في محلها فالكويت لها صفات جغرافية وديموغرافية تختلف عن إمكانات المملكة الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية.

5-إن الحكم المسبق على تجارب الدول التنموية بالنجاح أو الفشل غير صحيح فكل دولة لها خصوصيتها ومقدراتها، وما يمكن إن يكون عامل أو سبب فشل في منطقة ما قد يكون من أسباب النجاح في منطقة أخرى.

التوصيات

1- نشر التجربة السعودية في التعامل مع عائدات النفط بصفة خاصة كتجربة ثرية ورائدة، رغم النقد الذي وجه ويوجه لها من الاقتصاديين الغربيين، يمكن أن تطبق بنجاح في دول نامية لها نفس المقدرات والمعطيات الطبيعية والبشرية.

2- إن التجربة السعودية في التنمية بصفة عامة يمكن تطبيقها كنموذج في التنمية وذلك مع مراعاة الخصوصية الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية للبلد الذي يتبنى تطبيق هذه التجربة.

3- يجب عدم تطبيق نموذج واحد أو نظرية تنموية واحدة على كل دول العالم. فلا يوجد نموذج أو نظرية تنموية صالحة للتطبيق على كل دول العالم دون استثناء.

4- عند التخطيط للتنمية يجب تطبيق التخطيط الشامل (لجميع القطاعات) وذلك لأنه يحمي الدولة من آثار انتقال رأس المال والعمالة من قطاع لآخر خلال فترة التنمية.

المراجع والمصادر

أولا : المراجع والمصادر العربية

1 -إبراهيم عبد المنعم على (1421 هـ) منظور جغرافي سياسي و جيوبولوتيكي للسياحة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العقيق ، المدينة المنورة، النادي الأدبي العدد (16).

2 -إبراهيم عبد المنعم علي أرباب ، محمد إبراهيم (1421هـ/ 2000م) النظريات السكانية مطلع الألفية الثالثة و هل توجد نظرية إسلامية، الزقازيق، مصر : مكتبة رشيد.

3 -القحطاني ، محمد مفرح(2002م) السياحة في الوطن العربي و دورها في دعم التكامل الاقتصادي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (30) العدد (3).

4 -القحطاني ، محمد مفرح و آخرون (1417هـ/ 1997م). السياحة الأسس و المفاهيم : دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، جده، مطبعة دار العلم.

5 -محسوب ، محمد صبري و آخرون (1422هـ/ 2001م) دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية: السكان و تطوير العمران ، الزقازيق، مصر: مكتبة رشيد.

6 -مؤسسة النقد العربي السعودي، (1970-2004م) التقرير السنوي العام،الرياض .

7 -مشخص ، محمد عبد الحميد (1416هـ / 1990م) الجغرافيا البشرية المعاصرة للملكة العربية السعودية، جدة ، مكتبة زهران.

8 -وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية (بدون تاريخ) خطة التنمية السابعة (1421/20 - 1425/24)، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة.

9 -وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية (1425/24 هـ - 2004م) الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة.

10 -وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية (1424هـ/ 2004 م) منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الرياض.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1-Baldwin, R.E. (1956) "Patterns of development in newly settled regions", Manchester School of Social and Economic Studies, vol. 24 , pp. 161-179.

2- Cordon, W.M. (1982) "Booming sector and Dutch disease economics: a survey", Working Paper, no 78, Australian National University , Canberra.

3-Cordon , W.M. (1982) "Booming sector and Dutch Disease: A survey", Working Paper, no 079, Australian National University, Canberra, November.

4-Cordon, W.M. (1984) "Booming sector and consolidation", Oxford Economic Papers, no 36.

5-Cordon , W.M. and Neary , J.P. (1982) "Booming sector and de-industrialization in a small open economy", Economic Journal, vol.92, pp 826-844.

6- Cordon, W.M. and Neary, J.P. (1982) " Booming sector and de-industrialization in a small open economy ", The Economic Journal, December, pp 825-848.

7-Gelb A.H.(1981) "Capital-importing oil exporters: Adjustment Issues and Policy", World Bank Staff Working Paper, no 475, August 1981.

8-Lewis , S.R. (1982) "Development problems of the mineral-rich countries", Willeams College Center for Development Economics , Research Memo, no 74.

9- Nankani, G (1979) "Development problems of mineral exporting countries", World Bank Staff Working Paper, no 354 Washington.

10-Neary J.P and Wijnbergen S.V. (1986) "Natural Resources and the Macro-economy", Basil Blackwell Ltd, Oxford.

11-Pinto , B. (1987) "Nigeria During and after the Oil Boom: A policy comparison with Indonesia", in the World Bank Economic Review , vol. 1, no 3, Mar. 1987.

الملاحق